الأمم المتحدة

PBC/3/CAF/SR.2

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 December 2008
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الثالثة
تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غرولز ..... (بلجيكا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

08-54035 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

١ - **الرئيس:** قال إنه خلال المهمة التي قام بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه، وجّه دعوة إلى حكومة ذلك البلد للحضور إلى مقر الأمم المتحدة لشرح التحديات التي تواجه السلطات والإجراءات الجارية والمعتزم اتخاذها في المستقبل القريب لمواجهة تلك التحديات.

إقرار جدول الأعمال (PBC/3/CAF/2)

٢ - تم إقرار جدول الأعمال.

بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٣ - **السيد ماليكو** (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وزير التخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي: قال إنه منذ نهاية الستينات من القرن العشرين اتسم تاريخ بلده بالانقلابات العسكرية والنظم الدكتاتورية وإرهاب الدولة. ومنذ ١٩٩٠، وقعت حركات تمرد وأعمال شغب نجم عنها عدد كبير من المشردين داخليا واللاجئين، وأصبح انهيار المؤسسات والتجاوزات المختلفة والإفلات من العقاب أمرا شائعا.

٤ - ونتيجة لذلك، انتشر الفقر انتشارا كبيرا وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١ في المائة سنويا من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٣. وازداد انخفاض الأعمار المتوقعة المنخفضة أصلا وتقلص كثيرا معدل الالتحاق بالمدارس وارتفع معدل البطالة.

٥ - وأضاف أنه لمواجهة ذلك الوضع، قامت حركة في عام ٢٠٠٣ كان هدفها تحقيق الاستقرار. وتم التصدي لجميع تحديات الفترة الانتقالية من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ وهي تحقيق توافق الآراء ووقف العنف وإعادة إرساء سيادة القانون. وتم اعتماد دستور جديد وأجريت انتخابات رئاسية وأخرى تشريعية. وتحقق السلام من جديد بشكل عام. ورغم ذلك، عادت الجريمة المنظمة ونشاطات الجماعات المسلحة من جديد في الجزء الشمالي من البلد. وفضلا عن ذلك، أفرزت الأزمات التي يشهدها السودان وتشاد تداعياتها في جمهورية أفريقيا الوسطى فأوقعت ضحايا بين السكان وجعلتهم نهبا للإرهاب والتشرد.

٦ - وقال إنه تم وضع أربع أولويات كجزء من عملية بناء السلام، وهي: حل النزاعات وإجراء حوار سياسي شامل؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وتحسين الحكم؛ ومكافحة الفقر. ومع التوصل إلى اتفاق سلام شامل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أصبح تنظيم الحوار السياسي في السنة الراهنة أمرا بالغ الأهمية. وأضاف أنه تم اختيار رئيس غابون وسيطا دوليا. وقد تعيَّن التصدي لتضارب المصالح. وصارت الدولة الآن مهيأة لإرساء طرائق عملية للحوار السياسي الشامل الذي سيبدأ في نهاية هذا العام.

٧ - ومضى يقول إن إصلاح قطاع الأمن شمل بناء القدرات في مجالات شؤون الموظفين والمعدات. وتركزت أهداف الإصلاح على حماية المواطنين من العدوان المحلي والخارجي وصون السلامة الإقليمية والمشاركة في الحد من النزاعات في المنطقة إلى أقصى درجة ممكنة.

٨ - كما شملت عملية تحسين الحكم تقوية الصلات بين المؤسسات الحكومية والمواطنين لاستعادة لُحمة النسيج الاجتماعي. وبدأ العمل بالفعل في مجالات العدل وسيادة القانون؛ والاقتصاد؛ والإدارة المحلية؛ والمرأة والشباب. وشملت الأهداف إدارة الموارد الطبيعية للبلد بشكل يتسم بالشفافية وإيجاد مناخ لاستقطاب المستثمرين يشمل إشراك المجتمعات المحلية في مشاورات حول كافة القضايا محل الاهتمام الوطني، وإدماج النساء والشباب في عملية بناء السلام. واستنادا إلى عمليات تقييم الاحتياجات التي جرت

في كل منطقة، سيجري البدء في مشاريع إنمائية ذات نتائج سريعة وظاهرة للعيان. وسيكون من ثمار التنمية تقليص الأخطار التي تهدد الاستقرار مما يمكِّن البلد من المضي قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - ووجه الانتباه إلى الضرورة الملحة لتنظيم حوار سياسي شامل، مشيرا إلى أنه سيتكلف ما يقدر بـ ٢,٥ مليون دولار. وتشمل التدابير الملحة الأخرى التي قالت بها التوصيات المتعلقة بالحوار ويتعين اتخاذها فورا، أو حتى قبل إجراء الحوار، تسريح المتمردين ورد الاعتبار لضحايا العنف، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإصلاح قطاع الأمن وتوفير برامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات التي تأثرت بالنزاعات.

١٠ - وقال إن التكلفة العالية لتدابير التعافي في أعقاب النزاع تبرهن أيضا على صعوبة تحقيق السلام والتنمية معا. وسوف يواجه البلد تحديات مالية صعبة ذات صلة بالحد من الفقر خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. فالعجز المالي سيصل إلى ١,٥ مليون دولار على الأقل. وسيتعين تعبئة نحو ٧٠٠ مليون دولار سنويا حتى عام ٢٠١٥.

١١ - وأضاف أن هناك صلة هامة بين السلام والاستثمار. والهدف هو تحقيق معدل استثمار قدره ١٥ في المائة يسمح بنمو ذي رقم ثنائي ابتداء من عام ٢٠٠٨. ويتوافق ذلك مع النموذج المعتاد اتباعه بعد انتهاء النزاع. ومن المتوقع تحقيق زيادة في الاستثمارات الخاصة في عام ٢٠٠٩ لدعم الانتعاش الاقتصادي ومحاربة الفقر. ونظرا لأن ثلثي عدد السكان يعيشون تحت خط الفقر في بعض المناطق، فإن تغيير هذا الوضع قد يستغرق ثماني سنوات على الأقل. وبالنظر إلى أزمات الغذاء والوقود والاقتصاد الراهنة فقد يتطلب الأمر مزيدا من الوقت.

١٢ - **السيد فول** (الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى): قال إن اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى قانون عفو عام يمثل خطوة هامة. لكنه أعرب عن قلقه من أن طرفين من أصحاب المصلحة في إجراء الحوار وهما ائتلاف الأحزاب المعارضة المعروف باسم اتحاد القوى الوطنية (UVFN) و الجيش الشعبي لاستعادة الديمقراطية (APRD) قد أبديا تحفظات ولا سيما إزاء الوقت المحدد لتجميع قوات المتمردين ونزع سلاحهم وتسريحهم.

١٣ - وأضاف أن من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة للحكومة وغيرها من الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة في معالجة هذه التحفظات ومناقشة تطبيق القانون. وقد أجرى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في هذا الصدد، اتصالا مع السلطات القانونية والشركاء الإقليميين والدوليين بغرض عقد دورة استثنائية للجنة المتابعة، وذلك لمناقشة أحدث التطورات والتأكد من استمرار مشاركة كافة أصحاب المصلحة. كما سيواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل لجعل اللجنة التحضيرية للحوار أكثر تمثيلا وشمولا. وسوف يؤدي استكمال هذه الجهود بنجاح إلى إزاحة العقبة الأخيرة أمام إجراء حوار، وحينئذ يمكن الإعلان عن الإطار الزمني الجديد.

١٤ - وأضاف أن الأمم المتحدة ما برحت تعمل مع السلطات لاستخدام مبلغ العشرة ملايين دولار التي قدمها صندوق بناء السلام لإقامة الهياكل والآليات لتلبية احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات إصلاح قطاع الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون وإنعاش المجتمعات التي تأثرت بالنزاع. وقال إن اللجنة التوجيهية التي يتشاطر رئاستها مع وزير التخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى عقدت عدة اجتماعات لاختيار المشاريع

ذات الأولوية واستكمال استقدام الموظفين. وقد تم حتى الآن اختيار ١١ مشروعا.

١٥ - واستطرد قائلا إن إحراز تقدم في الجهود التي تستهدف تحقيق الاستقرار، بما في ذلك سن قانون للعفو العام، سيؤدي إلى تمهيد الطريق أمام إجراء حوار سياسي شامل. كما أن تنفيذ استنتاجات الحلقة الدراسية الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن بالإضافة إلى المشاريع ذات الأولوية التي يتم تمويلها عن طريق صندوق بناء السلام لا يمكن تحقيقهما إلا إذا واصل الأطراف الوطنيون أصحاب المصلحة والشركاء الدوليون الوفاء بالتزاماتهم في مناخ يتسم بالسلام.

١٦ - وقال إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي سيواصل تقديم دعمه، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحسين مستوى المعيشة في البلد تظل على عاتق الحكومة والشعب بصفة عامة. وسيكون إجراء الحوار السياسي الشامل وتنفيذ أصحاب المصلحة كما يتمخض عنه من نتائج بداية الرحلة الوطنية لإعادة البناء. وبوسع لجنة بناء السلام أن تؤدي دورا هاما في تلك الرحلة. بيد أن الحكومة عليها أيضا صياغة استراتيجية لبناء السلام تتسم بالتماسك وحسن التصميم. ومن شأن ذلك أن يضفي مزيدا من الطابع الاستراتيجي على المساعدة الدولية وأن يجعلها أكثر توجها نحو الأهداف. كما أن من شأن ذلك أن يشجع على اجتذاب مزيد من الموارد للبلد.

١٧ - **السيد لاكروا** (فرنسا): قال، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، إنه يرحب بتجديد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التزامها بإجراء حوار وطني مع كافة الأطراف صاحبة المصلحة السياسية وبإشراك الشركاء الإقليميين تحت قيادة غابون. وأضاف أن الحوار الوطني الشامل سيؤدي إلى دعم المؤسسات وبناء السلام، وسيظل من أولويات الأمم المتحدة وممثلها الخاص. وفي الوقت ذاته، يتعين بذل كل جهد ممكن لتعزيز الاستقرار في المنطقة. وسعيا إلى هذا الهدف، فإن الاتحاد الأوروبي قد استكمل بنجاح نشر قوة تابعة له جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

١٨ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد اعتزام لجنة بناء السلام التركيز على عدد محدود من الأولويات بغرض استعادة السلام والاستقرار والرفاه في ذلك البلد طبقا لما هو مبين في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها مكتب دعم بناء السلام. مما يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المناقشات المتعلقة بإطار العمل الاستراتيجي لتلك الأولويات الخاصة ببناء السلام.

١٩ - وقال إن تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وإنشاء نقاط جذب إنمائية أنشطة يعزز بعضها بعضا. فلن يكون من الممكن مثلا زيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة دون وجود قوات أمن تتميز بالحرفية والشعور بالمسؤولية، وسيكون من الصعب تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية إذا لم تكن الحكومة قادرة على فرض سلطتها على أنحاء البلد كله. وسوف يكون الاستثمار العام والخاص والدولي محدودا في غياب آليات إدارية شفافة وموثوق بها. ومن ثم يتعين على الحكومة الوطنية والشركاء الدوليين أن يقطعوا على أنفسهم تعهدات طويلة الأمد بالتصدي للتحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في هذه العملية.

٢٠ - **السيد ريفيير** (الجماعة الأوروبية): قال، متحدثا باسم المفوضية الأوروبية، إن الجماعة الأوروبية تبذل كل ما هو ممكن من أجل دعم أولويات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال صندوق التنمية الأوروبي والميزانية الخاصة بالجماعة الأوروبية. فعلى سبيل المثال، وقّعت

المفوضية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في شهر حزيران/يونيه على وثيقة برمجة لتخصيص مبلغ ١٣٧ مليون يورو لدعم الحكم الرشيد في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

٢١ - وأضاف أن المفوضية ترغب في إقامة شراكة بين نديين مع جمهورية أفريقيا الوسطى، يتم تكريسها لتنفيذ أولويات التنمية المتفق عليها سويا. ومن ثم يتعين على الطرفين العمل على تعزيز التفاهم المتبادل وبناء جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس من السلام والعدالة والاستقرار الديمقراطي والتنمية.

٢٢ - وفيما يتعلق بمجال الأمن، قال إن المفوضية ساهمت منذ عام ٢٠٠٤ في تمويل القوة دون الإقليمية السابقة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والقوة دون الإقليمية الحالية لحفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأثنى على كلتا المنظمتين وعلى دول المنطقة والاتحاد الأفريقي لالتزامهم بإيجاد حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٣ - وأضاف أنه لن يكون بوسع جمهورية أفريقيا الوسطى أن توفر الخدمات لمواطنيها إلا إذا بسطت سيطرتها على كامل أرجاء البلد. وسعيا إلى تحقيق هذه الغاية، تدعم المفوضية الأوروبية إصلاح نظام الأمن والعدالة. ورحب بتنظيم الحكومة لحلقة دراسية وطنية حول هذا الموضوع في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وتشكيل لجان لإصلاح قطاع الأمن في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٨. وأشار إلى أن المفوضية الأوروبية تعاونت مع فرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونا وثيقا بغرض تفادي الازدواجية في بذل الجهود، وتحقيقا لأكبر قدر من الفعالية. وسوف يكون باب آلية التنسيق التي ستنشأ قريبا بين هؤلاء الشركاء والسلطات الوطنية مفتوحا أمام كافة أعضاء لجنة بناء السلام. وتمشيا مع الاستنتاجات التي خلص إليها منتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المساعدات، فإن المفوضية الأوروبية تتطلع إلى أن تصبح جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا يحتذى للتنسيق.

٢٤ - وقال إن إصلاح القطاع الأمني يتعين أن يتم في سياق سياسي سلمي يعتمد على توافق الآراء بين أصحاب المصلحة السياسيين الوطنيين بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها. ويؤكد ذلك أهمية الجهود التي يضطلع بها الرئيس بوزيزي للتشجيع على إجراء حوار سياسي يتيح أوسع نطاق ممكن من المشاركة بمساعدة من الرئيس بونغو رئيس غابون. وسعيا إلى ضمان تحقيق الاستقرار السياسي، فإن على المجتمع الدولي تعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في أسرع وقت ممكن. كما يتعين على صندوق بناء السلام تنفيذ هذا البرنامج بأقصى سرعة ممكنة تمشيا مع اتفاق السلام الشامل الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وعلى المجتمع الدولي كذلك أن يدعم إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠.

٢٥ - وأضاف أنه يجب تعبئة أموال تكميلية لضمان تحقيق التنمية. ويتعين في الوقت ذاته تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. فالدعم الدولي والتمويل الفعال هما أساس النجاح في مساعدة البلد على تحقيق نمو صحي مطرد. كما أن التشكيلية التي خصصتها لجنة بناء السلاح لجمهورية أفريقيا الوسطى يمكن الحكم على نجاحها بمقدار التمويل الإضافي الذي يمكن أن تحشده لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تأثرت أيضا بشدة بأزمة الغذاء والطاقة/النفط الراهنة. وتحظى الحكومة بكامل الدعم من المفوضية الأوروبية من حيث بذل الجهود لاطلاع الجهات المانحة على احتياجاتها. وأشار في هذا السياق إلى أن المفوضية الأوروبية تقوم بإعداد تدابير محددة لتخفيف حدة أزمة الغذاء في البلد.

٢٦ - وقال إن قرار الحكومة إنشاء نقاط جذب إنمائية في سياق ورقة استراتيجية للحد من الفقر هو استجابة حكيمة

في مواجهة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية كالفقر، وإقامة مناطق محصورة داخل البلد، والافتقار إلى الأمن، وعجز الحكومة على السيطرة على المقاطعات. ويتعين أن يحظى هذا القرار بدعم الشركاء الدوليين. وأضاف أنه يمكن تحسين المعايير المتبعة في تحديد نقاط الجذب هذه بالتعاون مع السلطات من أجل تعزيز التآزر بين عمل الشركاء الدوليين والوطنيين. وقد خصصت اللجنة المفوضية الأوروبية ٧٢,٥ مليون يورو لدعم التجديد الاقتصادي – الاجتماعي والحكومي في المقاطعات مع إيلاء اهتمام خاص للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والبنية الأساسية وتحسين الحكم الرشيد، بما في ذلك نظم الولايات والشرطة والعدالة.

٢٧ – **السيدة ماير** (البنك الدولي): قالت إن البنك الدولي يدعم عمل لجنة بناء السلام والأولويات التي حددتها اللجنة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشارت إلى أن مذكرة استئناف العمل القطرية السابقة الصادرة عن البنك الدولي والخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى قد انتهى سريانها في عام ٢٠٠٤. على أن البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي قد اتفقا مؤخرا على إصدار مذكرة استراتيجية مؤقتة مشتركة لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بهدف مساعدة البلد على سداد ما عليه من متأخرات والمشاركة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٢٨ – وأضافت أن وكالة التنمية الدولية تعمل حاليا على دعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية البشرية، فيما تعكف المؤسسة المالية الدولية على تحسين مناخ إدارة الأعمال وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي عام ٢٠٠٧، بدأت الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار أول استثماراتها في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم تطوير شبكة هواتف محمولة بنظام GSM (النظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول) وخدمات الاتصال بشبكة الإنترنت.

٢٩ – وقالت إن كثرة التحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى قد حدت بالبنك الدولي إلى أن يخصص مبلغ ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في صورة معونات غذائية غوثية طارئة لعام ٢٠٠٨. وسيقدم البنك مخصصات مالية، بالتعاون مع فرنسا، قدرها ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ مشروع عاجل في مجال الطاقة. كما خصص البنك ٨ ملايين أخرى من دولارات الولايات المتحدة لأغراض التنمية المحلية التي تركز على المجتمعات الريفية. وستوفر عملية ثالثة، في إطار السياسة الإنمائية ما يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة المالية الحالية لمواصلة دعم إدارة التمويل المالية العامة والحكم الرشيد وإدارة الموارد الطبيعية. وقد أحرزت جمهورية أفريقيا الوسطى تقدما في اتجاه بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وسوف يواصل البنك دعمه لتلك الجهود. وفيما يتعلق بعملية تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية الخامسة عشرة، قالت إن المخصصات قد منحت على أساس معايير شملت الأداء المؤسساتي والاقتصادي مع استخدام عوامل ترجيح مناسبة للدول سريعة التأثر، ويمكن أن تؤدي الإصلاحات في هذه القطاعات إلى زيادة في التمويل.

٣٠ – وتطرقت إلى الدروس المستفادة من استئناف البنك الدولي نشاطه في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقالت إن مسيرة الحوار الشامل ولدّت الأمل في تحقيق استقرار سياسي. على أنه يتعين المسارعة إلى ترجمة أية إصلاحات يتفق عليها إلى خطة للتنفيذ، وإلا اقترب احتمال عودة العنف ولا سيما بالنظر إلى اقتراب موعد الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٠ التي تحمل في طياتها احتمال زعزعة الاستقرار. وينبغي وضع استراتيجيات مبتكرة لدعم الاستقرار في الشمال حيث تمنع ظروف انعدام الأمن التي تسود هناك المنتجين من الوصول

إلى الأسواق. وأضافت أنه يجب أن يتحقق تنسيق بين المانحين والحكومة في مناطق خارج بانغي حيث لا تتوفر الخدمات لغالبية السكان وترتفع معدلات البطالة.

٣١ - وقالت إنه يتعين على السلطات تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد ومنع الموظفين العموميين من التعسف في استعمال السلطة وضمان احترام حقوق الإنسان. ورحبت في هذا المجال باعتبار الحكم الرشيد إحدى أولويات لجنة بناء السلام. وقالت إنه يتعين أيضا تحسين إدارة الأموال العامة وتوصيل الخدمات الأساسية، ولا سيما في المناطق الموبوءة بالنزاعات. وإذا ثبتت فعالية اتفاق السلام وقانون العفو فإنه من المتوقع أن تقوم الحكومة بالتحول إلى نظام اللامركزية في تقديم خدماتها لمناطق النزاع والمناطق التي لا يوجد فيها نزاع. وسوف تؤدي الجهود المستمرة الرامية إلى إصلاح الوضع الأمني إلى تسهيل هذه المهمة. ولا ريب أنه سيطلب من الشركاء الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف أن يساهموا بخبرتهم.

٣٢ - وأضافت أنه فيما يتعلق بالمستقبل، فقد وافق البنك الدولي على وضع استراتيجية مشتركة مع مصرف التنمية الأفريقي للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٣ تستهدف تشجيع الحوار مع الحكومة والشركاء لبذل جهود متوسطة الأجل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز الاستقرار، والحد من الفقر وتشجيع النمو. وسيكون ذلك أيضا دليلا على التزام البنك الدولي بمشاركته (بعد طول غياب) في دعم جمهورية أفريقيا الوسطى رغم المخاوف الأمنية المستمرة.

٣٣ - وقالت إن البنك الدولي يرحب بإعداد الحكومة لأول ورقة لاستراتيجية الحد من الفقر للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ وسوف يتيح الحوار الشامل وعملية السلام فرصة للبنك كي يوفر الدعم في مجالات مثل الحكومة الموسعة وإدارة المالية العامة والتنمية البشرية. وسيسترشد البنك في أعماله الميدانية بما اكتسبه من خبرة في بلدان أخرى تأثرت بالنزاعات، وبالمشاورات التي تم إجراؤها مع كل أصحاب المصلحة. كما يولي الاعتبار للاستفادة من موارد الصناديق الاستئمانية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة وإعادة دمج المقاتلين ووضع منهاج عمل للتنسيق والتآزر.

٣٤ - **السيد ميورز** (الولايات المتحدة الأمريكية): استفسر عما تملكه الحكومة من مقترحات، في سياق العفو والمصالحة، لمحاكمة أفراد قوات الأمن الذين ينبغي محاسبتهم لسوء معاملتهم للمدنيين وارتكابهم للفظائع. وقال أنه بالنظر لمشكلة الطاقة التي لم يسبق لها مثيل في بانغي، سيكون من المفيد الاستماع إلى آراء الحكومة بشأن الحلول البعيد المدى، وتأثير نقص الطاقة على نقاط الجذب الإنمائية. وفيما يتعلق بمشكلة قُطاع الطرق المسلحين الذين ينفذون سرقات ضخمة للماشية ويقومون بعمليات اختطاف في المنطقة الشمالية، تساءل عما تزمع الحكومة فعله في العامين القادمين بالتعاون مع المجتمع الدولي لإحكام سيطرتها على المنطقة.

٣٥ - **السيد أونانغام إنديايي** (غابون): أعرب عن تأييد بلداه الكامل واستعداد الرئيس الغابوني للعمل مع جمهورية أفريقيا الوسطى على إحلال السلام والاستقرار في البلد. وقال إن غابون على استعداد أيضا لعقد اجتماع استثنائي للجنة المتابعة، الأمر الذي قد يجعل من الممكن تجاوز الجمود الراهن وأضاف أن بلده على استعداد لبذل كل شيء ممكن لدعم البعثة المرتقبة للجنة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٦ - **السيد الشناوي** (مصر): قال إن الممثل الخاص للأمين العام قد أشار إلى ١١ مشروعا سوف يتم تمويلها بكلفة قدرها عشرة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من صندوق بناء السلام، وأعرب عن رغبته في إمكانية معرفة مزيد من التفاصيل عن هذه المشاريع وعن معايير الاختيار التي جرى اعتمادها.

٣٧ - **الرئيس:** تحدث كممثل عن بلده، فقال إن جمهورية أفريقيا الوسطى بذلت في السنوات القليلة الماضية جهودا لاستعادة الاستقرار في أراضيها من خلال عملية مصالحة وطنية. وقد أسفر حوار سياسي شامل مع مجموعات المتمردين عن توقيع اتفاق سلام شامل في ليبرفيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وتم إحراز بعض التقدم في صياغة قانون للعفو، رغم أن التوصل إلى توافق في الآراء سيلزمه مزيد من الاتصالات.

٣٨ - وقال إن اهتمام المجتمع الدولي مجددا بالوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى اتضح أثناء اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في التنمية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حيث قدمت الحكومة في ذلك الاجتماع ورقتها لاستراتيجية الحد من الفقر، وتلقت تعهدات بتقديم تبرعات تبلغ قيمتها ٦٠٠ مليون دولار. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، خصص لجمهورية أفريقيا الوسطى عشرة ملايين دولار من صندوق بناء السلام. وفي شهر نيسان/أبريل، عقدت في بانغي حلقة دراسية بشأن إصلاح القطاع الأمني.

٣٩ - وعلى الصعيد الإنساني، استجابت بلجيكا للنداء الخاص بجمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠٠٨ وتبرعت بمبلغ ٥٠٠ ألف يورو لأغراض العمل الإنساني الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة المشردين. كما تبرعت لجنة الصليب الأحمر الدولية بـ ٦٠٠ ألف يورو لأغراض المساعدة الإنسانية.

٤٠ - وأضاف أن بلجيكا توفر أيضا مبلغ ٣١٤ يورو لمشروع اليونيسيف للكتب الدراسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبلغت قيمة تبرعات بلجيكا بذلك مليون و ٤١٤ ألف يورو لعام ٢٠٠٨. كما وافقت بلجيكا على توفير التوجيه لجهود التشكيلة الخاصة بالبلد.

٤١ - وقالت إن تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومة البلد وشركاءها اختاروا ثلاثة مجالات ذات أولوية لبناء السلام، وهي: إصلاح قطاع الأمن؛ والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ ونقاط الجذب الإنمائية. وشملت مساهمة بلجيكا في إصلاح قطاع الأمن إيفاد خبير (بتمويل من المفوضية الأوروبية) لمساعدة الحكومة في وضع وتنفيذ استراتيجيتها في ذلك المجال. كما تزمع بلجيكا المشاركة في مشروع للاتحاد الأوروبي للتعاون في تمويل منشأة جديدة لبعثة ترسيخ السلام كذلك اقترحت بلجيكا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيفاد خبير بلجيكي لتقديم الإرشادات للبعثة التي ستستغرق ١٢ شهرا والتي سيقوم بها إلى بانغي فريق متعدد التخصصات في مجال إصلاح قطاع الأمن.

٤٢ - وقال إن نجاح هذه الجهود يتوقف على جعل عمل وأولويات التشكيلة القطرية جزءا من مشروع يُمسك البلد بزمامه وعلى استئناف الحوار السياسي مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة والجماعات المسلحة. وينبغي للجنة أن تدعم الحكومة في جهودها في الوقت الذي توضح فيه توقعاتها.

٤٣ - **السيدة لوت** (مساعدة الأمين العام لشؤون دعم بناء السلام): قالت إن البيان الذي عرضته حكومة أفريقيا الوسطى يشكل علامة فارقة في تاريخ تعامل اللجنة مع هذا البلد. وأعربت عن ترحيبها بالزيارة الاستطلاعية التي قام بها رئيس اللجنة لذلك البلد في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وتقييمه لتلك الزيارة على أنها إسهام مهم في الحوار الذي تواصل اللجنة إجراءه مع المسؤولين في الحكومة.

٤٤ - وقالت إن البيان الذي عرضته حكومة أفريقيا الوسطى قد أكد التحليلات التي قدمها رئيس اللجنة وآخرون فيما يختص باحتياجات هذا البلد والتحديات التي

تواجهه. فعملية بناء السلام عملية معقدة وشاقة. وسلطت الضوء على مجالات التعاون الأربعة ذات الأولوية التي نوقشت في هذه الجلسة فقالت إن الخطوة التالية في هذا المسار هي الزيارة التي ستقوم بها اللجنة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيتبعها إعداد إطار عمل استراتيجي لبناء السلام في ذلك البلد.

٤٥ - **السيد ماليكو** (جمهورية أفريقيا الوسطى): قال إن عملية بناء السلام عملية طويلة الأمد ومعقدة. وقد أبدى بلده التزاما وتصميما متواصلين رغم النكسات التي مني بها الحوار السياسي والإصلاح وبناء قدرات الدولة. ومن المحتم أن يكون لحالات الطوارئ تأثير كبير على الظروف التي ستسير فيها العملية. وتتطلب إجراءات التسريح وإعادة الإدماج وتوصيل الخدمات العامة إلى مناطق النزاع اهتماما خاصا. وينبغي أن تندمج داخل مجالات الأولوية الأربعة المترابطة التي جرى تحديدها.

٤٦ - وقال في معرض إجابته على استفسار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه لا يمكن تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت، وإن عملية الإصلاح ستضع في اعتبارها المواثيق القانونية الدولية، وسوف تتناول جميع الفظائع سواء تلك التي ارتكبتها قوات الشرطة أم ارتكبها أفراد آخرون.

٤٧ - وأضاف أن هناك أزمة في قطاع الطاقة الكهربائية وسوف يكون للمساعدات التي يقدمها البنك الدولي وفرنسا فائدة على المدى القريب. إلا أن المشكلة تحتاج إلى نهج شمولي على المدى البعيد، من أجل تقوية القطاع وإعادة تشكيله. وسوف تؤدي عملية تحرير الاقتصاد إلى إزالة إحدى العقبات التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية المحتملة.

٤٨ - وتابع قائلا إن إصلاح القطاع الأمني سيتيح الفرصة لاتخاذ إجراءات أنسب تجاه عمليات قطع الطرق التي انتشرت على نطاق واسع في البلد. كما أنه سيمكن من القيام بعمليات مشتركة مع القوات المتعددة الأطراف لتأمين سلامة الحدود الممتدة على مسافات طويلة والتي يسهل التسلل منها، وهي مهمة تستنفد موارد الحكومة في الوقت الراهن، وأضاف أنه سيكون من المفيد في هذا السياق معالجة الأمر في إطار إقليمي. ومن الأمور الحيوية في الوقت ذاته أن تواصل القوات المتعددة الأطراف نشاطاتها ودحض أي شكوك تنسج حولها. ومن ثم أعرب عن أمله في تمديد فترة ولاية القوة التابعة للأمم المتحدة.

٤٩ - وفي معرض إجابته على استفسار ممثل مصر قال إن الأحد عشر مشروعا التي أشار إليها، قد تم اختيارها من نحو ٧٠ عرضا. وتعالج المشروعات قضايا تتعلق بالأولويات الأربعة التي كان حظها التجاهل النسبي حتى الآن، إذ أن المشاريع جميعها فيما عدا مشروعا واحدا تناقش إصلاح قطاع الأمن. وقد استأثر مشروع واحد، خاص بالتشجيع على تسريح الجنود، ولا سيما الجنود الأطفال، بـ ٦ ملايين دولار من الأموال المتاحة رغم أن القيود المفروضة على الميزانية تنص على عدم تخصيص أكثر من مليوني دولار لهذا المشروع.

٥٠ - وفيما يتعلق بالمجال الثاني من المجالات ذات الأولوية، وهو الحكم الرشيد وسيادة القانون، أشار إلى أن مشروع آخر يحظى بدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهدفه حماية حقوق الطفل. وتعمل وزارة الإعلام جنبا إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على تحسين محطة الإذاعة الموجهة على المجتمع المحلي التي يمكن أن تبث رسالة قوية تدعو إلى السلام والمصالحة.

٥١ - **السيد فول** (الممثل الخاص للأمين العام لشؤون جمهورية أفريقيا الوسطى): قال إن الشهور القليلة الماضية شهدت جهودا مشتركة مع الحكومة لتحديد الاحتياجات

الفورية للقطاعات الرئيسية المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن، والحكم الرشيد وسيادة القانون، وإنعاش المناطق التي تأثرت بالنزاع. وسيتم توفير مزيد من التفاصيل في مرحلة تالية في تقرير سيتم تقديمه لصندوق بناء السلام وسيتاح للمجتمع الدولي الاطلاع عليه.

٥٢ - **الرئيس:** قال إنه سيعتبر أن هناك اتفاقا من حيث المبدأ على أولويات جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وهي إصلاح قطاع الأمن، والحكم الرشيد وسيادة القانون، وإنشاء نقاط جذب إنمائية في إطار عام من التقدم على خطى الحوار السياسي الشامل.

٥٣ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.